

## الأمة المتحدة بين إكراهات الواقع ومقنضيات الإصلاح



فضيلة الدكتور النان ولد المامي

أستاذ باحث بجامعة نواكشوط

كلية العلوم القانونية والاقتصادية

نتيجة لما عانته الدول و الأمم من ويلات الحروب وعدم الأمن خاصة بعد ما عاشت حربين كونيتين، سعت تلك الأمم إلى إيجاد نط من العلاقات تحكمه ميكانزمات وأجهزة تمنعه من الانزلاق إلى الحروب وأتونها، مما عكس نفسا لدى صانعي القرار الدولي إلى بلورة اتجاه يحل التعاون بين الأمم والشعوب محل الصراع، تفودهم فكرة أن قضايا الأمن والسلام قضايا تخص العالم بأسره، فكان التجسيد ممثلا بالأمم المتحدة التي اعتبرت بآلياتها وهيئاتها حلا ليس فقط لإشكاليات الأمن والسلام الدوليين وإنما من المؤمل منها خلق أطر وصيغ لتنمية التعاون والتكامل الدوليين على جميع الأصعدة.

إلا أن هذه الآلية وبعد أكثر من نصف قرن من الزمن أظهرت قصورا في أداء مهماتها وبلوغ أهدافها مثلما عكست تباينا بل وتناقضا في إدراك الدول للقيم والأسس التي وافقت عليها من خلال مصادقتها على ميثاق الأمم المتحدة، مما جعل الكثير من تلك الدول يرى ضرورة قصوى للعودة إلي المنطلقات الأولى لتأسيس منظمتها العتيقة، وتحت عناوين مختلفة سوى كانت تلك العودة بدوافع إصلاحها أم بمبررات لإعادة تأسيسها وفي هذا السياق تأتي هذه الورقة المعدة تحت عنوان " الأمم المتحدة بين إكراهات الواقع ومقتضيات الإصلاح " وستعالج هذه الورقة مجموعة من الأفكار في ضوء الحراك الذي تعرفه الساحة الدولية منذ فترة ليست بالقصيرة.

ومعالجة هذا الموضوع تدور حول فرضية مفادها أن الأمم المتحدة التي قصد من إنشائها منع الأمم والشعوب من الحرب وويلاتها وإعادة السلم إذا ما فقدت أداة بأيدي أولئك الحراس المفترضين في ظل نمط من العلاقات بين الدول لم تحترم فيه خصوصيات ولا سيادة الدول أخرى أن تضمن حقوقها في المساواة والأمن والسلام. ولمعالجة هذه الفرضية تم تقسيم البحث إلى:

تمهيد: ويتناول مبادئ الأمم المتحدة مذكرا بها وبأهدافها. من خلال قراءة لأهم ما جاء منها في الميثاق.

المحور الأول: ويتناول مسيرة الأمم المتحدة نحو تحقيق أهدافها وتأثير ذلك سلبا أو إيجابا على فكري الصراع والتعاون في العلاقات الدولية مستعرضا أهم قضايا الحرب والسلام خلال نصف قرن من عمر المنظمة وذلك تحت عنوان: مسيرة صراع أو تعاون نحو الأهداف.

والمحور الثاني : الفيتو إعادة في قراءة المضمون: يتناول الفيتو من منظور المؤسسين للأمم المتحدة والآلية التي وضعوها لتنفيذه من خلال منح المقاعد الدائمة في مجلس الأمن.

و في جانب آخر يتعرض هذا المحور لحالة الرفض لتلك القراءة فيدرس الفهم الجديد لما يمكن أن تكون عليه حال مؤسسات الأمم المتحدة.

المحور الثالث: الإصلاح المنشود ترميم أم إعادة بناء :وستتم معالجة هذا المحور من خلال افتراض استمرارية الأمم المتحدة بهيكلها وأطرها العامة ومحاولة ترقيعها وإصلاحها من خلال ما هو قائم وفي جانب آخر يتناول هذا المحور

فرضية الانقطاع المرتكزة على فكرة إمكانية إلغاء ما هو موجود وإعادة التأسيس والبناء مع إمكانية الاستفادة مما كان قائما.

وفي الخاتمة نخلص إلى أن إعادة التأسيس أصبحت اليوم ضرورة لا محيد عنها في ضوء ما طرأ على المنتظم الدولي من تغيرات امتدت لتشمل وحدات المنتظم نفسها.

## التمهيد:

سعت الأمم المتحدة منذ نشأتها إلى تحقيق جملة من الأهداف شكلت إطارا عاما لعلاقات دولية أريد لها أن تكون على نمط مغاير لما كانت عليه قبل الحرب العالمية ويسد ما اعترى الرؤية التي تأسست عصبه الأمم المتحدة من نواقص ، فالدول المؤسسة للمنظمة ، والتي اكتوت، ولو بدرجات متفاوتة، بنار الحرب العالمية الثانية وحددت أهدافها وكان في مقدمتها:

- حفظ الأمن والسلم الدوليين: وهو أهم الأهداف التي رأت تلك الدول انه يشكل محور الأهداف الأخرى وركزتها الأساسية، لان هذه لا تتحقق إلا لصالح الأول. وفي سبيل بلوغ هذا الهدف لابد من إتباع جملة من التدابير ومراعاتها من قبل الدول الأعضاء. وحفظ الأمن والسلم الدوليين جاء في ديباجة الميثاق وفي مادته الأولى . فأثناء تفاعلها مع بعضها البعض بحرم على الدول فرادى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وفق نص المادة الفانية من الميثاق الفقرة الرابعة.

ولعل ما يكتسي أهمية خاصة في ميثاق الأمم المتحدة هو تأكيدها على ضرورة استمرار السلم بين الدول عكس ما ساد من اعتقاد في سابق العلاقات الدولية من انه ليس إلا فترة استعداد للحرب. إذا فمهمة الحفاظ على الأمن متلازمة مع مهمة الحفاظ على السلم، والمهمتين هما للدول جميعها . وإذا كان تحريم القوة هو تحريم مبدئي حيث لم يسمح الميثاق للدول باستخدامها حتى عندما تعتقد إنها تستخدمها بدافع القصاص مما يساعد على خلق الظروف الملائمة للمحافظة على السلم واستمراره.(1) فان تحريم استخدام القوة، والذي عنى بالأساس القوة المسلحة، لم يكن مطلقا بل كانت هناك استثناءات من أبرزها:

- استخدام القوة في الدفاع الشرعي الفردي والجماعي حيث كرست المادة الواحد والخمسين من الميثاق هذا المبدأ معتبرة انه ليس في الميثاق ما يحول دون استخدام الحق الطبيعي للدول فرادى أو

جماعات.(2) وحتى تكون أعمال الدفاع موصوفة بالشرعية يجب أن تكون رد فعل على انتهاك أحكام المادة الثانية الفقرة الرابعة.

وبين الاستثناءات التي ترد على مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية تلك التدابير المتخذة ضد دول المحور وذلك ما ورد في المادتين الثالثة والخمسين والمادة السابعة بعد المائة. كما أجاز الميثاق أنواعاً أخرى من استخدامات القوة مثل قبول الدولة باستخدام القوة على إقليمها وفق شروط معروفة، ووفقاً لمقتضيات الضرورة كالتدخل لمواجهة كارثة طبيعية ما تهدد سلامة الأقاليم المجاورة... الخ. وهذه الاستثناءات لا يتفق عليها الجميع إذ هناك من يرى إن من بين الحروب المشروعة تأتي حروب التحرير أو استرداد الحقوق المغتصبة عندما تعجز الجهة المختصة في استرجاعها(3)

إن ما تقدم يوضح لنا أن القوى الدولية كان يحدوها ميل واضح نحو وضع موانع للحرب وعدم تكرار تجربة الحربين العالميتين، رغم ما قد يؤخذ على الميثاق من عدم وضعه لضوابط محددة ودقيقة للاستخدامين مما جعلهما عرضة للاختراق المتكرر من قبل الدول خاصة تلك القادرة على فرض إرادتها.

- تنمية العلاقات الودية بين الدول، ولعله يأتي في المقام الثاني بعد حفظ الأمن والسلم الدوليين ومن خلاله يتضح مرة ثانية رغبة الدول في إحلال التعاون محل الصراع، والمودة والصداقة محل الكراهية والعداوة. فالميثاق في مادته الأولى -الفقرة الثانية- يؤكد أنه على الدول أن تسعى إلى في علاقاتها إلى تنمية هذا الاتجاه على أساس من الاحترام المتبادل والمساواة في الحقوق. وفي ذات السياق تأتي الفقرة الموالية مؤكدة على أهمية التعاون في مجال مواجهة المشكلات ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والثقافية واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وهو ما سنتحدث عنه لاحقاً. ولا شك في أن توجه الأمم المتحدة إلى خلق الأطر والمؤسسات ذات الأهداف والمضامين المختلفة لخير تعبير عن ذلك التوجه، فكانت منظمات مثل اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية الخ.

لقد رأت الدول والأمم المنشئة للمنظمة أنه في سعيها لتحقيق هذه الأهداف لابد تحكم سلوكها مجموعة من المبادئ والأسس التي نستذكر منها في الأسطر التالية ما يأتي.

مبادئ الأمم المتحدة

من أجل بلوغ أهدافها وخاصة في المحافظة على الأمن والسلم الدوليين تبنت الأمم المتحدة مجموعة من المبادئ هي:

أ- مبدأ المساواة بين الدول .

ب- مبدأ حسن النية عند الوفاء بالالتزامات الدولية.

ج- مبدأ حق تقرير المصير.

د- عدم تدخل الأمم المتحدة في الشؤون الداخلية للدول .

ه- فض المنازعات بالطرق السلمية

و من خلال الميثاق يتوضح أن مبدأ المساواة احتل مكانة خاصة بدليل وروده فيه أكثر من مرة وفي أكثر من موقع. وهكذا جاء في ديباجة الميثاق التقرير بان للدول كبيرها وصغيرها حقوق متساوية، وورد في المادة الأولى وفي الفقرة الثانية منها أن من واجب الشعوب " تنمية العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب.. " وجاءت المادة الثانية في فقرتها الأولى مجزئة بالنص الصريح حين قالت " تقوم الأمم المتحدة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها". وهذه على وضوحها كانت موضع نقاش وجدل كبيرين ليس فقط بين الفقهاء وإنما السياسيين أيضا. فهناك من وجد أن فكرة المساواة حملت مفهوما تجاوز بدلالاته ما كانت تحيل إليه الكلمة من معاني. هذا المفهوم الجديد أراد واضعوه من خلاله أن يوفق بين اعتبارين أساسيين: الأول يكشف حرص الدول على سيادتها على نحو يشوبه قدر من الحساسية من أن نجد نفسها خاضعة لسلطتها. أما مقتضيات فاعلية القانون الدولي وضرورة تهيئة الظروف اللازمة لبلوغ أهدافه فقد شكلت الاعتبار الثاني. (4) ولعل واضعي ميثاق الأمم المتحدة استشعروا نوايا ومقاصد الدول الكبيرة في تلك الفترة وهذا ما تؤكد مراجعة أعمال اللجنة الفرعية التي اسند إليها وضع تحديد لما قصد بـ "المساواة في السيادة"، والاتجاه نحو الاعتقاد أن مبدأ المساواة يقوم على فكرة افتراضية بحتة هي في الحقيقة فكرة خيالية تتنافى مع الواقع والأوضاع القائمة ويتحتم استبدالها بغيرها لكي يستمر التنظيم الدولي. فالتمييز بين مفهوم معاصر للمساواة في السيادة على النحو الذي رأينا، وآخر تقليدي مؤداه أن المساواة بين الدول يجب أن تكون فعلية ومطلقة لأن شعوبها تتكون من أفراد يعتبرون بحسب الطبيعة متساوين في حقوقهم والتزاماتهم .

إن هذين الاتجاهين لا يمكن أن يتعايشا مهما كانت درجة الصلح التي يحملها أصحابها اتجاه الأمم المتحدة. وابرز برهان على ذلك هو السعي الحثيث من قبل دول العالم الثالث على تكريس مفهوم للمساواة يضمن سيادتها

ويرفض تمييز بعض الدول على البعض الآخر. الشيء الذي جاء احدث تعبير عنه في خطاب العقيد معمر القذافي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة حين قال : "إن ديباجة الميثاق شيء ، ومواده شيء آخر" مستنكرا اتجاه الديباجة نحو المساواة وتكريس بقية النصوص لخلاف ذلك و مؤكدا أن الدول وخاصة في العلم الثالث لم توقع أو تصادق إلا على الديباجة لأنها وجدت فيها ما يغريها ويعكس رغبتها، في حين كانت بقية الميثاق تعبيرا عن إرادة ثلاث دول أو أربعة هل بالتحديد تلك الدول التي انتصرت على ألمانيا(5).

- أما مبدأ حسن النية في تنفيذ الالتزامات الدولية: فهو المبدأ الذي يعد الضمانة الحقيقية للمسار السليم للعلاقات الدولية، ولعل من بين أبرز ما يثيره هذا المبدأ من إشكاليات هو ذلك المتعلق بقدرة الدول وجديتها في التعبير عن نواياها الحقيقية، لأن في ذلك ما قد يكشف تناقضها ليس فقط مع نصوص الميثاق بل مع روحها أيضا.

- مبدأ حل الخلافات بالطرق السلمية: ويأتي هذا المبدأ ليس فقط لمنع الحروب وتعزيز الأمن والسلم الدوليين وإنما للحفاظ على استقلال الدول وضمان سيادتها تأكيداً للتعاون وتركيزاً لوسائله.

- عدم تدخل الأمم المتحدة في الشؤون الداخلية للدول: وهو كغيره من المبادئ يرتبط في صميم مهمته بالعمل الدؤوب على الحفاظ على السلم واحترام سيادة الدول التي كثيرا ما كان التدخل فيها مدعاة للصراع والحرب. وذلك بسبب حساسية مسألة السيادة بالنسبة للدول .

- حق تقرير المصير: رغم ما لهذا مبدأ من أهمية خاصة بالنسبة لدول العالم الثالث فإنه لم يبذل الجهد الكافي لحسم الجدل القانوني والفقهني حول هذا المبدأ خصوصا فيما يتعلق بمن يتقرر لهم هذا الحق من جهة وما هي وسائل تحقيقه؟ بتعبير آخر هل هذا الحق هو للدول أم للشعوب و الأمم؟ وهل حروب التحرير مشروعة أم لا؟ وإذا كان هدفنا في هذه الورقة ليس الحسم في هذه القضايا بقدر ما نثير تساؤلات حول تلك الأهداف والمبادئ من أجل استحضارها ولما نراه من أهمية لذلك في لاحق الورقة.

## المحور الأول : مسيرة صراع أو تعاون نحو الأهداف :

إن تتبع مسيرة المنظمة الأممية خلال أكثر من نصف قرن من الزمن، والتي من المفترض أن تكون قطعتها نحو تحقيق أهدافها لا بد إن تجعلنا نتوقف عند جملة من القضايا نتناولها من خلال الإجابة على تساؤلات منها هل إن مؤسسي المنظمة بلغوا أهدافهم في منع الحرب وحفظ الأمن والسلم الدوليين؟ هل علاقات الدول طبعها قضايا السلام بدل قضايا الحرب؟ وهل استطاع الميثاق الاستجابة لآمال وتطلعات الشعوب في القضاء على مظاهر الصراع وأسبابه؟ وهل كانت الفترة المنقضية من عمر الأمم المتحدة فترة للسلام على جميع الشعوب والأمم أم إن دولا وشعوبا بعينها عاشت ظروفًا مغايرة لتلك التي عاشتها غيرها من الدول والشعوب؟

إن الحديث عن العلاقات الدولية في النصف الثاني من القرن العشرين وما مضى من القرن الواحد والعشرين، هو حديث عن وضعيات غير متجانسة ولا متسقة وإن كانت كلها تنتظم في إطار منتظم دولي واحد يحكمه ميثاق سان فرانسيسكو للأمم المتحدة الذي تم الاتفاق حوله في العام 1945 كنتيجة طبيعية وشبه حتمية من نتائج الحرب العالمية الثانية.

هذا الميثاق الذي كان بالفعل ثمرة جهود قادة ثلاث دول رئيسية في ذلك الوقت هي الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي وبريطانيا، دول من حيث المعطيات الموضوعية، منتصرة في حرب ضروس استمرت أكثر من خمس من السنوات. وكانت أهدافها المعلنة غير تلك التي عملت على تحقيقها في الواقع. فصحيح إن الأمن والسلام الدوليين كانا مطلبين لهذه الدول، وقد استطاعت من خلالهما إقناع دول العالم آنذاك كافة إلى قبول الميثاق والتوقيع عليه، وفرضه لاحقًا على الدول حديثة الاستقلال. والحقيقة إن لكل أهدافه التي كان ينشدها. إن الدول العظمى والتي كانت اقتصادياتها وقودا للحرب وراضيتها مسرحها لها، كانت تسعى فعلا لأن يكون الميثاق ضمانًا لها في عدم تكرار الكارثة، وفي أن تتحول العلاقات فيما بينها إلى علاقات تعاون وود بدل علاقات الصراع والاحتراب وفي أسوأ الأحوال يجب أن لاتصل إلى إطلاق النار وإشعال فتيل الحرب. وأقصى ما يمكن ان تصل إليه من مظاهر الصراع هو ذلك التنافس المحموم على مناطق النفوذ سواء كان من خلال امتلاك القدرات العسكرية و التكنولوجيا الرادعة أو تطوير وتنمية الاقتصاد كإحدى الوسائل العديدة التي من الممكن استخدامها للتأثير على اللاعبين الدوليين. وهذا ما دفع الكتاب والباحثين إلى إطلاق وصف الحرب الباردة على مرحلة أساسية من



العلاقات الدولية، استطاعت فيها تلك القوى أن تسخر المنتظم الدولي بشكل فعال في تحقيق أهدافها ولم تترك الأمور تفلت من عقابها إذ كلما حدثت اختناقات وجدنا الجميع يرنو ويتطلع إلى تلك الفواصل التي تحدث بين العملاقين ليخرجا باتفاق أو معاهدة تعيد اللعبة بينهما إلى جادة الصواب ، وتفكك العقد التي قد تؤدي إلى تعثر المسارات والأنساق التي تجرى التفاعلات عبرها.

إن الأمم المتحدة وبالنسبة لتلك القوى تحقق وبنجاح أغراضها، فهي فعلا منعت الحرب فيما بينها، وخلقنا أطرا للحوار والتفاوض حتى وإن كان شاقا وعسيرا في بعض الأحيان. نعم لم تشتعل أية الحرب ليس فقط بين تلك القوى وإنما في بلدان الشمال باستثناءات بسيطة كالحرب الهنغارية 1956 وحرب كوسوفو 1999 إضافة إلى حروب داخلية كالحرب الأهلية اليونانية والحروب في جمهوريات يوغسلافيا- البوسنة والهرسك- و لكل منها ظروفه الخاصة وسياقاته التي أخرجته على قواعد اللعبة.

أما دول الجنوب فلعل اهتماماتها في ذلك الوقت، لم تكن الحرب والسلام لأنها لم تكن في وضع يجعلها تضعه في أولوياتها، بل كان المحرك الرئيسي لتلك البلدان هو أن تجد ضمانا من القوى العظمى للحفاظ على استقلالها وتأكيد مساواتها في الحقوق والالتزامات، فهل كان لها حتى ذلك؟، والاستفادة من أي مظهر من مظاهر التعاون مع تلك الدول لصالحها؟

لقد كان العالم بالنسبة للدول حديثة الاستقلال بادئا بالتشكل ، ومن هنا كان حرصها على أن تأخذ مواقعها مع أولئك الذين لم يقبلوا وإلى فترة قريبة أن تكون لها ذاتيتها الخاصة إذ لم يكن في عرف تلك القوى الجبروتية لن تعترف إلا بضم أو إلحاق شعوب وأمم الجنوب بأرضها وما تحمله في بواطنها من خيارات إلى فلكتها .

لقد وجدت هذه الدول في الميثاق، على الأقل في الظاهر، ومنذ ديباجته ، فرصتها بل وضالتها. ولعل تلك الشعوب لم توقع إلا على ديباجة الميثاق، لأنها لم تعط لنفسها الفرصة الكافية لقراءته كله أو لأنها ما وجدت مما يقنعها فيه سواها ، أو لأنها، وهذا هو الأهم لم تكن تمتلك من وسائل التأثير على لجان صياغة الميثاق ما تستطيع به التأثير على ما جاء فيه. ولأنها فوق هذا وذاك سيقت إلى مؤتمر سان فرانسيسكو تعزيزا لمراكز المتفاوضين الحقيقيين على الميثاق وبالتالي ما كان لها من حول ولا قوة.



إن أهداف دول العالم الثالث من انضمامها للمنظمة الدولية كانت تتكشف كلما كان إلى ذلك سبيلا، أي كلما وجدت الفرصة، وهكذا كانت حركة عدم الانحياز مظهرا من مظاهر التموقع الإرادي لدى دول الجنوب في المنتظم الدولي. فرغم أن الانضمام إلى المنظمة الدولية كان المظهر الأبرز للاستقلال الوطني، إلا أن ذلك لم يحل دون انضمام تلك البلدان إلى كتلتا دولية تجدد فيها تميزا عن القوى الكبرى، التي كان لها معها ذلك التاريخ المعروف.

لكن هل استطاعت فعلا دول العالم الثالث تأكيد استقلاليتها وما مدى مساواتها بالدول العظمى؟ وهل فعلا استفادت مما هيأته الأمم المتحدة من آليات لتنمية التعاون الاقتصادي والثقافي والإنساني بين الدول؟ وماذا عن الأمن والسلم في تلك الدول؟

إذا كانت شعوب العالم الثالث قد امتلكت كل المظاهر الدالة على الاستقلال وعلى "دوليتها"، فأصبحت لها أعلامها المزخرفة أو غير المزخرفة، ولها حدودها المستقرة أو غير المستقرة، ودساتيرها الديمقراطية أو غير الديمقراطية، ولكل صوته الوازن أو غير الوازن، وأصبحت لها منظماتها ومنتدياتها الإقليمية وحتى في بعض الأحيان كانت لها أحلافها. واستفادت هذه الدول إلى حد كبير من سياسات التعاون الدولية، فإن نصيبها من الأمن والسلم، الهدف الرئيسي للمنظمة، كان قليلا إن لم يكن معدوما. وبما أن كل المبادئ بما فيها مبدئي المساواة والتسوية السلمية للخلافات الدولية، هي في الأساس لخدمة هذا الهدف فإنها بالتالي لم تتمكن في الحقيقة من الإفادة من هذه المبادئ.

إن الجنوب أي دول العالم الثالث كانت مسرحا لكل الصراعات المسلحة التي شهدتها الساحة الدولية منذ تأسيس الأمم المتحدة حتى 2008، إذ دارت أكثر من 50 حربا دولية رحاها على أرضه، في حين وقعت فيه أكثر من 70 حربا أهلية. (6) أضف إلى ذلك ما حدث بعد ذلك في مناطق مختلفة من العالم خاصة في إفريقيا مثل ساحل العاج ومالي وغيرها فضلا عن الأوضاع المضطربة التي رافقت الحراك العربي. وقد جرت هذه الحروب تحت عناوين شتى وبأسباب مختلفة منها ما هو بسبب التنوع والتعدد، سواء كان تنوعا عرقيا أو دينيا أو لغويا، أو بسبب

قضايا الحدود والنزاعات الإقليمية، أو بسبب الصراع على السلطة و الموارد الطبيعية. (7)

ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن الأصل في معظم تلك الصراعات مرده إلى القوى العظمى بشكل مباشر أو إلى المنظمة الأممية وبالتالي إلى الأولى بشكل غير مباشر. إذ من المعروف أن عنصر الحسم في معظم النزاعات والحروب في

أوروبا كان تأسيس الدولة على المعيار القومي (ومرتكز ذلك الفكري نجده بشكل خاص لدى الألمان والفرنسيين) لذلك كانت دعائم الدولة الثلاث هي: الأمة والإقليم والسلطة، والسلطة لا بد أن تمارس في دولة تتطابق فيها حدود الإقليم مع حدود الأمة. وعليه فالحدود الإقليمية للدولة تمتد إلى حيث يقطن أبناؤها، ولذلك ارتبطت النشأة الحديثة للدولة بمفهوم الدولة القومية. (8)

إلا أنه بظهور الدولة حديثة الاستقلال وبفعل المقص الاستعماري، وجد واضعو الميثاق، ولغايات في نفس يعقوب، إن من الأسهل الانتقال من مفهوم الأمة كأحد الركائز الأساسية التي تركز عليها الدولة، والمتحقق في الدول الأوروبية، والممانع للصراعات فيها على معيار التعدد، إلى مفهوم السكان الذي يحمل إمكانية التعدد بمختلف مسبباته. ولذا تكونت الدولة في العالم الثالث، بقصد من الأمم المتحدة والقائمين على إنشائها من فسيفساء غير قابلة للانصهار أو الانسجام. وكان الهدف من ذلك واضح وضوح الشمس، فهو إما لمنع بعض القوميات من إقامة دولها، لما قد يشكله ذلك من وجهة النظر تلك من مخاطر على مصالحها. وإما لكي تستخدم ذلك ألالانسجام أو التعدد وقت ما تشاء. ولعل ذلك من أهم الأسباب التي يمكن أن تفسر كثرة الصراعات ما بين دول الجنوب، لأن الدول والقوى المتحكمة في العلاقات الدولية قد تلجأ إلى "عملية تفريغ" عندما تصل في تفاعلاتها إلى لحظات انسداد لا تستطيع بالسرعة المطلوبة تخطيها، ويكون بإشعال حرب بالغيابة في إحدى مناطق الجنوب، مجنبة شعوبها مضار الحرب وويلاتها. ولعل أبرز مثال على ذلك الحرب الكورية وغيرها من الحروب التي دعا بعض القادة والسياسيين إلى إجراء التحقيق بشأنها

إن الدول العالم الثالث كانت موزعة إلى مناطق للنفوذ، وكان كل منها يتكئ على أحد الأطراف الدولية لرعاية مصالحه وحماية أمنه. إلا أنه بعد سقوط الاتحاد السوفيتي انكشفت مظلة العديد من الدول ودارت الدوائر بالكثير منها، ووحان وقت تصفية الحسابات معها، فازدادت وطأة القوى المهيمنة على دول العالم الثالث وبدأت فعلا تشعر بأهمية أن يتحقق لها نصيبها من الأمن والسلم. ولن يتحقق لها ذلك إلا إذا كان استخدام القوة لا يتم إلا عن طريق قوة مشتركة مكونة لهذا الغرض وفق نصوص الميثاق وتكون تحت قيادة هيئة مشتركة. وإرادة مقرررة معبرة عن كافة دول العالم، وليس تحقيقا لرغبة دولة مهيمنة أو مجموعة قليلة.

ومن بواعث إحساس دول العلم الثالث بأهمية الأمن والسلام هو خوفها وقلقها من العودة إلى ماضي تريد أن تنسها خاصة وأنها عاشت فترة طويلة تمتعت فيها بكل مظاهر الاستقلال، وحست إلى درجة كبيرة بذاتها. من هنا تأتي الدعوة التي أطلقها العقيد معمر القذافي بضرورة إجراء مراجعة لأحداث الحروب الكثيرة والخطيرة التي عاشتها دول الجنوب، لتحديد المسؤول عنها بغية محاسبته وتحميله وزر أعبائها ونتائجها. إن ذلك العدد الهائل من الحروب لا يمكن لدول العالم الثالث أن تتحمل نتائجه لوحدها بل إن ذلك ظلم وغبن خاصة وإنها لم تكن فيه إلا مفعولا به.

وتأسيسا على ما تقدم نقول إن الأمم المتحدة والتي يتمها الحديث عنها في بعض الأحيان مع الحديث عن القوى العظمى لم تستطع بل لم تعمل على أن تصل الصورة الذهنية التي تتكون عند دول العالم الثالث و شعوبها الآن وهي صورة غير ثابتة وعلى ذلك الأساس تأرجحت ما بين كونها أداة لتأكيد الذات و لتحقيق التعاون وكونها أداة في أيدي قوى الهيمنة تستغلها كلما كان ذلك في خدمة مصالحها أما بالنسبة للقوى الكبرى فأن الأمم المتحدة حققت أهدافها في منع الحرب والحفاظ على السلم الدوليين.

### المحور الثاني : الفيتو ..قراءة في المضمون :

الفيتو حق الاعتراض أو حق الاعتراض التوفيقي هو في الأصل مفهوم من مفاهيم القانون وهو بهذه اللغة يحمل دلالتين :الأولى تدخل في إطار القانون الدستوري وبدورها تحيل إلى استخدامين لكل منهما دلالاته وهما: الفيتو الملكي أو الرئاسي وهي سلطة معترف بها لرئيس الدولة (ملكا كان أم رئيسا) في بعض النظم، وبمقتضاها يعترض على القوانين التي تصدرها الجمعية التشريعية. والفيتو الشعبي (الاستفتاء الاختياري) وهو احد أساليب الديمقراطية شبه المباشرة، وبموجبه يسمح للشعب بمقتضى عريضة مكتوبة، في آجال محددة ومن قبل عدد معين من المواطنين، بفرض رفضهم لقانون مصوت عليه بشكل نظامي في البرلمان.

أما الدلالة الثانية فتدخل في إطار القانون الدولي وتحديدًا في المنظمات الدولية، والفيتو هنا هو سلطة تعطى لأي من الدول الأعضاء عندما يراد اتخاذ قرار بالإجماع من أجل عرقلة وتعطيله بالتصويت ضده. وهو بذلك امتياز لأي من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي لشل قرارات هذا الجهاز المتعلق بالقضايا الموضوعية

وهو امتياز متأتي من القاعدة التي بمقتضاها تحصل الأغلبية في هذه القرارات بتسعة أصوات من خمسة عشر، ويجب أن تتضمن أصوات كل الأعضاء الدائمين في المجلس (9).

إن هذا الامتياز يتأتى لتلك الدول من دورها المشهود في إنهاء الحرب العالمية وانتصارها على دول المحور، إضافة إلى الاعتقاد الذي رسخته تلك الدول أثناء التحضير لمؤتمر سان فرانسيسكو وانعقاده بأنها الدول القادرة على إعادة الأمن إذا ما فقدت والحفاظة على السلم الدولي وبالتالي فهي المسؤولة بشكل مباشر وكامل عنهما دوليا. وفي المقابل فإنه وتسهيلا لمهمتها يجب أن تتوفر على ما يمكن أن يعطيها الفاعلية في الساحة الدولية وخاصة المنتظم الدولي/ الأمم المتحدة، ولذا كان منح تلك الدول لهذا المقعد الدائم وإعطائها امتياز الفيتو لإسقاط أي قضية قد ترى إحدى تلك الدول أنها مما قد يهدد أو يخرق الأمن والسلم الدوليين

وإذا كانت الدول الكبرى قد جاءت إلى سان فرانسيسكو وهي لا تزال تحت تأثير نشوة الانتصار وما بسطته أمامها من آمال وردية في استمرار التوافق والانسجام، فإن ذلك لم يتجاوز تأثيره خروج المنظمة إلى النور وبلوغ سن الفطام، أي بعد سنتين من التأسيس، حيث بدأ التناقض بين تلك القوى يسطر عليها، وشلت فاعلية مجلس الأمن، الجهاز الرئيسي في المنظمة المسؤول عن حفظ الأمن والسلم الدوليين، وبدأت الحرب الباردة 1947-1975. ولم تستطع فترة التعايش السلمي من تمكين مجلس الأمن من الدور المنتظر و الفاعلية المنشودة.

لقد انتابت مسيرة مجلس الأمن العديد من العيوب كان في المقدمة منها إساءة استعماله على الأخص فيما يرتبط بواجبه إذ تضاءلت فاعليته وتناقص نشاطه كجهاز يرتكز عليه حفظ الأمن والسلم في إطار نظام للأمن الجماعي. وقد افترض الميثاق أن يقوم المجلس بمهمته عن طريق قوة دولية دائمة وفق المادة 43 وهي قوة لم تر النور بسبب الخلاف المستعصي بين الدول العظمى حول حجمها وكيفية تكوينها وأماكن تواجدها. وبذلك تكون فكرة الأمن الجماعي التي تمحور حولها الميثاق قد فقدت فاعلتها إذ على طول فترة الحرب الباردة لم يستطع مجلس الأمن اتخاذ التدابير العسكرية اللازمة للحفاظ على الأمن والسلم. والاستثناء الوحيد في هذا المجال هو ذلك الذي تم تطبيقه على كوريا الشمالية 1950 والذي حدث في غفلة من الاتحاد السوفيتي (10).

لاشك أن مجلس الأمن، بعد ما طرأ على العلاقات الدولية من تغيرات في أواخر القرن الماضي، انتقل من أداة مشلولة بأيدي الخمس الدائمين، إلى أداة لتنفيذ سياسات القوة المهيمنة. إذ لم تعد للقوى العظمى مصالح يمكن أن تدفعها إلى الوقوف في وجه تلك القوة، وعلى ذلك يتم خرق نصوص الميثاق الصريحة في منع استخدام القوة واحترام سلامة أقاليم الدول الأعضاء واستقلالها مثلما حدث في العراق. لقد أضحت مجلس الأمن مرتبطاً في أذهان الناس خاصة في دول العلم الثالث، ليس بما هو خير وذا صلة بالأمن والسلم، وإنما أصبح لصيقاً بالأعمال العدوانية للدول العظمى مثل العقوبات والحروب.. الخ، كلما شعرت أو قررت أنها تشعر بالخوف على مصالحها. وهذا ما صورته أحد الباحثين محققاً بالقول "لقد أصبح مجلس الأمن يتوسع - نتيجة للسلطة التقديرية التي يتمتع بها- في مفهوم حالات تهديد السلم والعدوان، كما أن هذه الصلاحية الواسعة أصبحت تتعرض لمظهر جديد من الهيمنة يتمثل في تسخير المنظمة العالمية في خدمة المصالح الحيوية للقوى العظمى. وبصفة عامة فإن استفحال ظاهرة التدخل قد تمخض ليس فقط عن التراجع في مصداقية الأمم المتحدة، بل إن التفاعل في المصالح الدولية أخرج الكثير من القضايا التي كانت تعد من صميم الاختصاص الداخلي إلى المجال الدولي. كما أن المعيار القانوني لم يعد هو الأساس، بل أصبح المعيار بالدرجة الأولى سياسياً، وهي وضعية لم تعد الكثير من الدول قادرة معها على الاحتماء حتى بالقانون الدولي لمنع تدخل الآخرين في شؤونها" (11)

إن حق الاعتراض لم يؤد فقط إلى التحكم في المجلس وإنما أدى كذلك إلى تبديل مهامه فضلاً عن أنه كان خرقاً فاضحاً لمبدأ المساواة، فإذا كان نظام التصويت في مجلس الأمن يعطي لكل دولة صوتاً واحداً إلا أن تلك الأصوات ليس لها نفس الآثار القانونية فالآثار المترتبة على تصويت الولايات المتحدة لصالح أو ضد قضية ما تختلف عن آثار تصويت بوركينا فاسو أو البرازيل، رغم أن كلا منها دولة مستقلة ذات سيادة وتتمتع بنفس العضوية. ولعل ذلك ما دفع البعض محققاً إلى اعتبار "مجلس الأمن عبارة عن إقطاعية أمنية.. إقطاعية سياسية لأصحاب المقاعد الدائمة".

إن الأمم المتحدة "المتوازنة" كان بمقدورها عند الانسداد في مجلس الأمن أن تلجأ، وبيسر ودون عناء كبير، إلى الجمعية العامة لأن لها نصيبها من المسؤولية في حماية الأمن والسلم الدوليين، إلا أن ذلك ولما فيه، من انتهاك للنظم الإقطاعية، ما كان مسموحاً به، وهو معاكس للطبيعة الهرمية للنظام الدولي التي رأى المنتصرون أن الدول

يجب ان تنسجم معها. فالديمقراطية، السلعة الغربية، لا يسمح بان يتمتع بها إلا الغربيون، وتطبيقها في المنتظم الدولي هو، على ما يبدو، ترف لا يستحقه العالمالثيون. وهو انعكاس آخر لتناقض خطاب القوى العظمى، فعندما ترفع شعار الديمقراطية وتطالب العالم الثالث بتطبيقه، نجد أنها في الواقع لا تسعى إلا لتحقيق مصالح خاصة ولا تقيم الأمور إلا من زاوية تلك المصالح، وإلا كيف نفهم خوضها لحروب باسم الديمقراطية وهي تدعم الدكتاتوريات، وترفض هي نفسها تطبيق الديمقراطية في مؤسسات هي مسؤولة عنها مسؤولية مباشرة، خاصة أن التجربة الغربية عموما والأوربية خصوصا تؤكد رفض الدول لذلك التمايز بين الدول المشتركة في اتفاقية واحدة، والمبني على أساس الأوزان والمكانة وحساب القدرات، إذ انتقلت إلى حالة المساواة الكاملة بينها.

إن هذا الواقع الذي تردى فيه مجلس الأمن بفعل ممارسات الدول الكبرى من خلال الفيتو والمقاعد الدائمة أو بفعل إرادة مبطنة نستكشفها من خلال نصوص الميثاق، دفع بأطراف وقوى عديدة إلى التذمر ورفع الصوت تحت دعاوي مختلفة إلى ضرورة تغيير هذا الوضع، وتبديل الأدوار، بغية جعل الأمم المتحدة أكثر مصداقية وأكثر تحررية من القيود التي فرضتها ظروف التأسيس.

### المحور الثالث : الإصلاح المنشود.. ترميم أم إعادة بناء :

إن أي إصلاح للأمم المتحدة لابد أن يستهدف مواطن الخلل سواء في أجهزتها والمهام الموكلة إليها أم في النصوص المنظمة لسير أنشطتها. كما أن أي إصلاح لابد أن يراعي إمكانية حدوده على أرض الواقع لأن الإصلاح المنشود سيتضارب مع مصالح تلك الدول المستفيدة من النظام الحالي و التي من خلال هذه الورقة وجدنا أنها القوى النافذة في المجتمع الدولي ، والتي كانت لها اليد الطولى في تأسيس المنظمة الدولية، والتي بدون شك قد اختارت في ذلك الوقت أن تكون المنظمة على هذه الحال ، وهي حال من واقع تطورها لم تكن في يوم من الأيام عكس ما أرادته الدول المؤسسة. وفي هذا الصدد تبرز المذكرة التي ردت بها الولايات المتحدة على تقرير اللجنة التي كلفها الأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد كوفي انان بإعداد مشروع إصلاح المنظمة، وقد تضمنت المذكرة ما يناهز 750 نقطة (12). مما يوحي بعدم رضاها عن الإصلاح المنشود، لأن دراسة ومناقشة المذكرة والتوافق عليها يتطلب الكثير من الأخذ والرد مما سيأخذ وقتا ليس بالقصير. وعلى ذلك فإن الدول المتحكمة في



النظام رغم ما تظهره في بعض الأحيان من إشارات تلوح بالإصلاح وضرورة حدوثه، تضع كوابح وموانع كبيرة في طريقه. إن هذا التناقض يمكن أن تقدم له تفسيرات مختلفة تأتي عليها لاحقاً.

وفي المقابل فإن الدول الساعية إلى الإصلاح، والتي من المفترض أن تستفيد منه، هي نفس الدول والقوى التي عرفت تاريخياً بعدائية القوى المؤسسة للمنظمة لها أو على الأقل، هي الدول والشعوب التي عملت تلك القوى المؤسسة على محاصرتها وتطويقها من خلال الأمم المتحدة، رغم ما وفرته لها من براقع الإغراء بالانضمام إلى المنظمة من قبيل حفظ الأمن والسلم الدوليين والمساواة في السيادة والالتزامات والحقوق لأعضاء المنظمة. وهل لهذه الأمم والشعوب من القوة التأثيرية منفردة أو مجتمعة ما يمكنها من إحداث التغيير اللازم فعلاً؟ وهل أن ما حدث من تطور "ميكانيكي" على المنتظم الدولي، بفعل الانهيار المفاجئ للاتحاد السوفيتي سيساعدها في المهمة أم أن قوى الهيمنة في النظام السياسي الدولي بمقدورها استيعاب واحتواء تطلعات تلك الشعوب والدول إن لم نقل ردت فعلها؟ وما هي درجة التنسيق التي يمكن أن تصل إليها الدول الطامحة إلى التغيير لعل في اتحادها قوة. هذا دون أن نغفل عما قد تكون أحدثته الفترة عمر الأمم المتحدة من تأثير متبادل على رؤية الأطراف لبعضها البعض أي القوى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية ودول المحور ممثلة في ألمانيا و اليابان ودول العلم الثالث خاصة منها تلك الصاعدة اقتصادياً وتكنولوجياً.

واستقراء لمسيرة الأمم المتحدة نحو الإصلاح من تحديد اتجاهاته. فهل المقصود بالإصلاح هو ترميم ما هو قائم وإدخال التحسينات اللازمة والضرورية لكي يتجاوز اختلالات قواعده المنظمة، ويزيل عوامل ضعف أدائه؟ أم أن المقصود هو إصلاح لواقع العلاقات الدولية ونمط تفاعلاتها نحو بناء رؤية جديدة للنظام السياسي الدولي تستجيب لما طرأ عليه من متغيرات جوهرية لن ينحصر تأثيرها على الأطر والهياكل الخارجية للمنتظم الدولي، وإنما يتعداها إلى طبيعة وجوهر النظام نفسه؟ أم أن الإصلاح المؤمل هو منزلة بين المنزلتين، يتلمس كوابح و مقيدات الدور الذي كان من المفترض للأمم المتحدة أن تقوم به ويزكي ما قامت به المنظمة على صعد مختلفة لصالح شعوب وأمم العالم ولعل من أبرزها هو تقليل عدد الحروب التي تشترك فيها أكثر من دولتين، حتى وأن كانت مساحتها ونطاقها في الجنوب لا يمكن مقارنتها مع الشمال، ويعمل بإرادة صادقة بعد ذلك لتجاوز وسد الثغرات التي يرى أنها كانت مكمّن العيب، حتى وأن اقتضى الخروج جوهرياً على الآليات والأنساق المعروفة في



الأمم المتحدة الحالية .بتعبير آخر يتأسس هذا التوجه على معايير واضحة تتلخص فكرتها الأساس في أن لا محرمات سواء تعلقت بإلغاء موجود تثبت الكل من عدم صلاحيته أو تعلق الأمر باستحداث جديد وجدت فيه الأمم و الشعوب ضالتها.

أن تلك هي أهم المقترحات التي يمكن من خلالها النظر إلى عملية إصلاح الأمم المتحدة أو إعادة بنائها ،فكيف يكون ذلك ؟

- أن المقرب الأول هو تاريخيا الأقدم ظهورا على الساحة الدولية ،حيث برزت دعوات مبكرة إلى إصلاح الأمم المتحدة من خلال تفعيل أجهزتها وخلق الظروف المواتية لأداء أفضل لها. لقد دعت دول عدم الانحياز ومنذ ستينيات القرن الماضي إلى اصلاح الامم المتحدة، بعد أن اطمأنت على سيادة دولها وسلامة حوزة أقاليمها الترابية، ومن بعد ذلك انتقلت الدعوة إلى أجهزة المنظمة نفسها حيث أدركت الجمعية العامة هذه المسألة وطالبت منذ العام 1974 بإعادة النظر في الميثاق المؤسس للمنظمة. وهكذا انتشرت الدعوة غلى فضاءات أخرى ،كان من أهمها النداء الذي وجهه "الخمسون الدوليون للسلام والعدالة" من اجل إصلاح المنظمة حيث تم تشخيص العيوب المختلفة التي تشوب الأساس القانوني للمنظمة. ولا شك ان زوال الاتحاد السوفياتي زاد من حاجة دول العالم الثالث غلى الإصلاح. هذا وترسخت تلك الدعوات من خلال الدول الفرادى حيث كانت الدول الأكثر تضررا من ممارسات القوى المهيمنة، تبذل قصارى جهدها من اجل إظهار ما ينتاب النظام الدولي من عيوب. وأخيرا جاءت قمة الألفية 2000 لتخرج بقرارات أكثر وضوحا، حيث أصدرت إعلانا يرمي إلى إعطاء دفع لدور الأمم المتحدة في النظام الدولي في ضوء تحديات القرن الواحد والعشرين . كما تم تكليف لجنة سميت "لجنة الحكماء" 2003 لتقدم مقترحاتها لإصلاح الأمم المتحدة في العام 2005، وتجدد الحديث عن الإصلاح في دورة 2009 (13).ومن هنا طرحت مسألة توسيع عضوية مجلس الأمن وأساسا من خلال زيادة المقاعد الدائمة وبالتالي توسيع دائرة الدول صاحبة الحظوة أو الامتياز أي صاحبة الفيتو في المجلس، فيضم على هذا الأساس دولا من العالم الثالث وحسب الفضاءات القارية. وهذا الطرح يمكن أن يؤسس على رؤى مختلفة بل متباينة في بعض الأحيان.فهو يؤسس على فكرة مفادها أن الدول العظمى وخاصة قوى الهيمنة في المنتظم الدولي بعد سقوط الإتحاد السوفيتي أرادت "رد الجميل " لدول استغلتها طويلا وفرضت عليها تبعية مهينة بحجج وذرائع واهية ،تلك

الدول هي بالأساس ألمانيا واليابان، رد جميل قد يفهم على أنه خطوة استباقية لتلك الدول حتى تكون (القوى المسيطرة تاريخياً عليها) أيضاً صاحبة فضل عليها في مركزها الدولي الجديد، بعد أن حسبت عليها ما وصلت إليه من تقدم ورقي وازدهار. ذلك أن المنتظم الدولي بواقعة لا يمكن أن يطرأ عليه أي تغيير إلا بإرادة تلك القوى المهيمنة. وفي ذات الوقت لن يحدث هذا الإصلاح أي تغيير في طبيعة المنظمة الدولية لأنه سيبقي على طابع المنظمة الغربي.

- أما الفكرة الثانية التي يمكن أن يؤسس عليها هذا المقترح هي محاولة امتصاص أي زخم ذاتي داخلي يمكن أن يتكون لدى تلك الدول بفعل قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية وحتى العسكرية إذا ما كان هذا الزخم ناتج عن وصول قيادات متأثرة بطروحات قومية أو بفعل الضغط الشعبي المتولد تلقائياً عن الامتعاض من سياسات التبعية لحكامها، وما يخلفه مشاهدة القواعد العسكرية الأجنبية على أرض الوطن.

- والفكرة الثالثة التي يتأسس عليها هذا المقترح هو أن تكون الضغوط المتولدة من تلك القوى في مجالات عديدة قد أصبحت تأثيراتها ملموسة لدى الأطراف الأخرى خاصة بعد التغيرات الدولية الكبيرة في العقد الأخير من القرن الماضي. ذلك أن قوى الهيمنة أصبحت في حاجة إلى قوى وأقطاب مأمونة لتتقاسم معها الأعباء الدولية خاصة في ميادين التعاون الدولي وبدرجة أقل في ميدان تحقيق الأمن والسلم الدولي. ولعل ذلك ما يتضح من خطوات عسكرية أولى لكل من ألمانيا واليابان في الساحة الدولية.

- والفكرة الأخيرة التي من الممكن أن يتأسس عليها هذا الطرح وهي طبعاً الأبعد واقعياً والأكثر دعائية، تتلخص في كون العضوية الدائمة في مجلس الأمن هي مكافأة لتلك الدول التي حققت مستويات من التطور والتقدم الاقتصادي والصناعي وبالتالي درجة نضج تصل إليها الوحدة الدولية، خاصة إذا ما لاحظنا أن هذا المقترح لا يكفي بتوسيع عضوية المجلس بزيادة اليابان وألمانيا وإنما هناك تفكير في قوى أخرى كالبرازيل والهند وجنوب إفريقيا، (وهناك رغبة لدى كل من مصر ونيجيريا للدخول في المنافسة). وقد أصبحت هذه الدول تعمل جادة على

استحصل مقاعد في مجلس الأمن ، وهو ما كانت آخر تجلياته في الاجتماع الرباعي الذي عقدته هذه الدول قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة الأخيرة 2011 (14)

ولا شك أن هذا المقرب يثير تحفظات عديدة من قبل الدول خاصة تلك غير المرشحة للعضوية لأنه من ناحية لم يزل تلك العيوب الأساسية التي اعترت عمل المنظمة الدولية منذ تأسيسها ، كما أنه لم يقدم ضمانات على أن تلك الدول لن تسلك سلوك سابقاتها، ومثلما لم يوضح وسائل الدول الجديدة في منع الممارسات القديمة.

أما المقرب الثاني المتأسس على رفض الإصلاح و الترميم .ويرى أن هياكل المنتظم الدولي ما عاد بمقدورها الاستمرار ولا يمكن أصلاً إصلاحها لأنها ومثلما رأينا أسست على ذلك، ولا تعترف القوى المهيمنة في الواقع بفسادها أو بجاحتها إلى الإصلاح، فتلك القوى كانت تعي ما تفعل حين أعطت مقاعد دائمة لبعض الدول وأعطت لأصواتها مفعولا قانونيا غير الذي تتمتع به الدول الأخرى، وبالتالي فإن هذا المقرب يدور حول فرضية مؤداها أن نمط التفاعلات الدولية لا بد له من آليات جديدة مغايرة، ومتميزة نوعيا عن تلك التي كانت قائمة، على اعتبار أن المعطيات الدولية الجديدة هي غير تلك التي تأسست في ظروفها الأمم المتحدة لأن دول العالم الثالث خرجت من مرحلة تأكيد الذات وترسخت دولها الوطنية وما عادت تنظر إلى مصادر تهديد استقلالها وحوزتها الترايبية من نفس الزاوية، بل أصبح الخطر الذي يتهدها هو ذلك الذي تستشعره من الأمم المتحدة خاصة في ضوء الأحداث التي عاشتها الساحة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وما تبعه من تفكك لدول وحروب أهلية وحتى إسقاط لأنظمة تحت ذرائع مختلفة كان من آخرها حماية التمردات والانتفاضات الداخلية. كما أن دول العالم الثالث ذاقت بشكل عام مرارات الحروب وويلاتها في ظل نظام أمن جماعي لا يخدم إلا القوى المهيمنة عليه. فالميثاق وآلياته لم يحميها ولم يمنع الحرب فيها لأن "مجلس الأمن منذ قيامه 45 حتى الآن لم يوفر لنا الأمن، بل وفر لنا العقوبات والرعب .. يستخدم ضدنا .. لهذا نحن غير ملزمين بطاعة قراراته (15)

إلا أن العالم الثالث لا يمتلك الإرادة الموحدة والرؤى المنسجمة للمضي قدما باتجاه أن تكون تلويحاته وتهديداته بايقاف التعامل داخل المؤسسات الدولية ذات تأثير فعال. أما دول المحور فستكون الأكثر حساسية من مسألة إلغاء نظام الأمم المتحدة، ذلك لأنها لا يمكن أن تكون رأس حربته في هذا المسعى لخشيته من إثارة مخاوف الماضي ، في

الوقت الذي ستكون أكثر قدرة على الاستفادة من عملية الإصلاح التي ترتضيه قوى الهيمنة في النظام الدولي و بالتالي ستكون أقل تحمسا، إن لم يكن من الصعب عليها السير في هذا المسار.

وتأسيسا على ما تقدم نجد أن هذا المقترح رغم المؤشرات الجدية التي تغري في بعض الأحيان بتبنيه إلا أنه يبقى المقترح الأقل قدرة على التحقق بفعل ما ذكر من عدم قدرة دول العالم الثالث صاحبة المصلحة الأولى في تحقيقه على تعبئة القوى الدولية حوله من جهة ولما قد يثير طرحه من قبل "دول المحور" السابق حولها من شكوك في نواياها ومقاصدها من جهة ثانية ، ولأن القوى الكبرى وهذا الأهم غير معنية أساسا به لأنها لا تنطلق من نفس الاعتبارات في النظر إلى مسألة إصلاح الأمم المتحدة من جهة ثالثة.

أما المقترح الثالث فهو الذي يتأسس على مجموعة من التصورات لا تلغي الأمم المتحدة وآلياتها بشكلها الحالي ، لكنها تسعى إلى وضع آليات يشارك الجميع في صياغتها ووضعها موضع التنفيذ. ولعل في مقدمة تلك التصورات الأفكار التي رمت إلى تجديد المنظمة الدولية من خلال دمقرطتها عن طريق العمل على تحقيق فكرتين أساسيتين هما:

- إعادة تشكيل مجلس الأمن : ويكون ذلك من خلال زيادة عدد أعضائه وهي من حيث المبدأ تلتقي مع الفكرة الأساسية التي تطرحها غالبية دعاة إصلاح الأمم المتحدة إلا أن الاختلاف هو في طبيعة الزيادة. فالعضوية هنا تكون عضوية فضاءات وليس عضوية دول إذ تصبح المقاعد الدائمة من نصيب الفضاءات القارية أو الإقليمية. تأسيسا على أن "يكون مجلس الأمن ممثلا لكل الأمم وليس للدول.. فللمطروح الآن.. هو مقعد دائم لكل فضاء ولكل اتحاد.. كالاتحاد الأوربي.. كالاتحاد الإفريقي.. والاتحاد الأمريكي اللاتيني.. الخ (16)

ونتيجة لانضواء غالبية دول العالم تحت هذه الفضاءات فإن المقترح يسهل تسويقه خاصة إذا انطلق القائمون عليه من مبدأ التدرج أي قبول احتفاظ الدول الدائمة العضوية بمقاعد مثلها.

- تعزيز دور الجمعية العامة : وهي الفكرة التي تأسس على الدور الأصيل للجمعية العامة في شؤون الأمن والسلم الدوليين ، والذي كان الميثاق قد خصها به وهو ما وجد سياسيون وباحثون كثر انه يحتاج إلى تفعيل تمدد بموجبه صلاحيات الجمعية العامة بحيث تصبح هي المقرر في قضايا معينة و يتحول بمقتضى ذلك مجلس الأمن إلى

جهاز تنفيذ خاضع لها. وحتى تخرج الأمم المتحدة من انقسام الشخصية الذي وصفها به مورغنتاؤ (17) لابد من "تحقيق الديمقراطية على مستوى كونغرس العالم الذي هو الجمعية العامة وهو نقل صلاحيات مجلس الأمن إلى الجمعية العامة ويصبح مجلس الأمن أداة تنفيذ قرارات الجمعية فقط (18)

#### الخلاصة :

إن المنتظم الدولي يفترض أن يكون انعكاساً لنمط التفاعلات الدولية ولتطلبات الأمم والشعوب. هذه التفاعلات منذ أن بدأت العلاقات الدولية تظهر ميل الدول إلى تقليص الاختلافات وتقليل التمايزات فيما بينها. ذلك ما يؤكده مسار تطورها، رغم ما يطبعها كظاهرة إنسانية اجتماعية من بطى في التغيير، إلا أن لحظات تاريخية معينة قد يحدث فعلها من الأثر ما لا تحدته أعوام ودهور، خاصة في مجال الظاهرة. فعلاقات الصراع ما كان بمقدور اللاعبين الدوليين التخلص من تأثيراتها في تفاعلاتهم، إلا بعد ما خاض العالم حربين ضروسين، وحتى عندما تم إيجاد صيغة تضمن عدم تكرار تلك الكوارث، هاهم الفاعلون الدوليون يعيدون النظر في المنتظم للتأكد من سلامة وسائله وفاعلية أدائه، بعدما تم الكشف عن مؤشرات وبوادى يمكن أن تعود بالأمم والشعوب إلى منطلقها الأول، والذي رفضته منذ البداية في الأقل على المستوى الفكري وكلنا يتذكر الدعوة إلى الحكومة العالمية. واليوم وفي ضوء الدعوة إلى ديمقراطية العلاقات الدولية، فإن بالإمكان أن تكون تلك هي الخطوة الأولى نحو تلك الحكومة التي ستكون نواتها الأولى مجلس الأمن بعضويته الجديدة و الذي لن ينفذ إرادة دولة أو قلة من الدول وإنما إرادة كل أمم وشعوب العالم الممثلة فيه والحاضرة في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

1- محمد سامي عبد الحميد وآخرون، التنظيم الدولي، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2004، ص 524 وما بعدها

2- نفس المصدر ص 532 وما يلي

3- عبد الله آل عيون، نظام الأمن الجماعي في التنظيم الدولي الحديث، عمان، دار البشر، 1985، ص 87

4- محمد سامي عبد الحميد وآخرون، مصدر سابق ص 551

5- معمر القذافي، الخطاب الأربعيني أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك 2009

- 6- عبد الواحد الناصر، المشكلات السياسية الدولية، الدار البيضاء، منشورات الزين، 2008 ص 33
- 7- نفس المصدر.
- 8- نفس المصدر.
- 9- عبد الله محمد، مصدر سابق، ص 103
- 10- نفس المصدر.
- 11- فهمي هويدي، الوجه الآخر للنظام العالمي الجديد، مجلة المجلة، ع 8، 622-14 يناير 1992
- 12- عبد الملك سلمان ، اصلاح الامم المتحدة ..بين الطموحات والاهام [www.al-moharer.net/moh229/a\\_m\\_salman229.htm](http://www.al-moharer.net/moh229/a_m_salman229.htm)En cache
- 13- شبيب نبيل :اصلاح الامم المتحدة ..بين الواقع والاهام..تغيب الدور العربي الاسلامي على الساحة الدولية [www.midadulqalam.info/.../modules.php?file](http://www.midadulqalam.info/.../modules.php?file)
- 14- نفس المصدر.
- 15- معمر القذافي مصدر سابق.
- 16- عبد المالك سلمان مصدر سابق.
- 17- هانز مورجانتو، السياسة بين الامم، الصراع من أجل السلطان والسلام، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ج 3، ص 128.
- 18- معمر القذافي مصدر سابق.

مجلة الفقه والقانون

[www.majalah.new.ma](http://www.majalah.new.ma)

تاريخ النشر : 13 نونبر 2012

العدد الأول : نونبر 2012

المدير المسؤول : الدكتور صلاح الدين دكدك

www.majalah.new.ma مجلة الفقه والقانون